برنامج دفع الاستثمار في القطاع الفلاحي
وتعصير المستغلات الفلاحية

في إطار تعصير القطاع الفلاحي ومزيد دفع الاستثمار الخاص، تم إبرام اتفاقية تعاون بين الحكومة التونسية والحكومة الفرنسية بتاريخ **05 أكتوبر 2017** لتمويل برنامج خاص بالقطاع الفلاحي، يتمثل في دعم الموارد المالية للدولة على إثر صدور القانون الجديد للاستثمار إضافة إلى تحسين أداء منظومة تعهد ملفات الاستثمار وصرف الامتيازات ودعم آليات مرافقة وتأطير المستثمرين.

ويتكون برنامج التعاون من ثلاثة محاور أساسية وهي:

1- دعم مباشر لموارد الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية والصيد البحري بقيمة **60 مليون أورو** في شكل قرض بشروط ميسرة من الوكالة الفرنسية للتنمية وذلك لتلبية حاجيات الدولة الإضافية من امتيازات وحوافز للمستثمرين على إثر صدور القانون الجديد للاستثمار والتي من المتوقع أن تبلغ حوالي 200 م د في أفق 2020،

2- هبة بقيمة 2 مليون أورو مع إمكانية إضافة 1 مليون أورو من الوكالة الفرنسية للتنمية لتطوير مناخ الأعمال وحفز المبادرة الخاصة في المجال الفلاحي وذلك عبر انجاز دراسات فنية ذات العلاقة بالاستثمار الفلاحي وتعصير منظومة التصرف في الحوافز والامتيازات، بهدف مزيد تقليص آجال تعهد ملفات الاستثمار وصرف المنح،

3- هبة بقيمة 10 مليون أورو مع إمكانية إضافة 4 مليون أورو من الاتحاد الأوروبي لتركيز منظومة مجددة لمرافقة وتأطير المستثمرين بهدف تعصير مستغلاتهم الفلاحية وتطوير مردوديتها وذلك عبر احداث مركز لموارد الاستشارات بوكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية.

وسيعتمد المركز المزمع احداثه بالوكالة آليات مجددة للمرافقة المشخصة والتأطير المباشر لأصحاب المستغلات الفلاحية وذلك عبر خلايا خاصة يتم احداثها وتركيزها بالمناطق الريفية. حيث نص البرنامج المذكور على تركيز **500 خلية** خاصة بالمناطق الريفية يتم إحداثها من قبل مهندسين فلاحيين شبان ينتصبون لحسابهم الخاص يتكفل البرنامج باختيارهم وتنمية مهاراتهم في مجالات التواصل والمداربة والمرافقة والتصرف في المستغلات الفلاحية قصد تأطير ومرافقة الفلاحين بأساليب مجددة في مختلف برامج تنمية مستغلاتهم وإنجاز مخططات الاستثمار وتحسين قدراتهم الفنية والاقتصادية لضمان حسن التصرف في مشاريعهم وديمومتها.

هذا كما سيتكفل مركز موارد الاستشارات بإعداد وترويج مراجع فنية واقتصادية وتقارير خصوصية حول وضعية المستغلات الفلاحية وبنك معلومات حول مدى التصرف الجيد والشامل في المشاريع الفلاحية. ومن المتوقع أن تنتفع بالمنظومة الجديدة للمرافقة والتأطير حوالي **20000 مستغلة فلاحية** الى غاية 2022.